الأزمة الدستورية في قبرص "ممهداتها ومحاولة مكاريوس الثالث الخروج منها" (١٩٦٠-١٩٦٣)

م.د.منتهى عذاب ذويب
جامعة ديالى-كلية التربية

المقدمة :

تصور العالم أن القضية القبرصية حلت بتوقيع اتفاقيتي زيورخ – لندن ، اللتان وضعتا اساس دولة قبرص ، اذ تضمنتا دستور الجزيرة ، الذي حدد لها شكل نظام الحكم ، فأعلن استقلالها جمهورية في السادس عشر من آب ١٩٦٠ ، ولكن ما حصل هو العكس ، فقد كان ذلك بداية لأزمة جديدة حول بعض شروط الدستور ، التي لم تكن لترضي طموح القبارصة اليونانيين ، كما أنهم عدوها اجحافا بحقوقهم كأغلبية. وقد جاء موضوع هذا البحث "الازمة الدستورية في قبرص ممهداتها ومحاولة مكاريوس الثالث الخروج من ١٩٦٠-١٩٦٣" ، رغبة في تسليط الضوء على طبيعة تلك الازمة، محللاً عواملها ومبينا السبب في حدوثها .

تكون البحث من هذه المقدمة وأربعة مباحث وخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها . فقد تناول المبحث الأول وجهتي نظر مجموعتي سكان قبرص من اليونانيين والاتراك في الاتفاقيتين . أما المبحث الثاني ، فقد ركز على بنود الدستور المختلف حول تطبيقها بين المجموعتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية . وتطرق المبحث الثالث الى اعلان الرئيس مكاديوس الثالث عن نواياه بتعديل الدستور وخطة اكريتاس. وكان المبحث الرابع "مقترحات مكاديوس الثالث للخروج من الازمة"، اذ تضمن النقاط الثلاث عشرة لتعديل الدستور .

أفاد البحث من العديد من المصادر التي اغنته كثيرا ، لأنها حوت معلومات علمية دقيقة ورصينة ومنها ، كتاب خليل إبراهيم صالح Halil Ibrahim Salih ، "Cyprus the Impact of Divers Nationalism on a State" ، وكتاب بيير أوبيرنج Pierre Oberling "The Cyprus Tragedy" وغيرها من المصادر .

أولاً : وجهتا نظر المجموعتين القبرصيتين ([١١]) باتفاقيتي زيورخ-لندن:

أن المدخل الطبيعي لدراسة هذا الموضوع هو التنويه عن الاعتراضات التي أثارها مكاريوس الثالث Makarios III [٢] رئيس اساقفة كنيسة قبرص (العشرون من تشرين الأول ١٩٥٠ – الثالث عشر من كانون الأول ١٩٥٩)، عندما دعي الى مؤتمر لندن في منتصف شباط ١٩٥٩ ، ممثلا للطائفة القبرصية اليونانية ، للتوقيع على اتفاقية زيورخ [٣] ، حين اطلع على فقراتها الاساسية. فقد اعترض رئيس الاساقفة مكاريوس الثالث بشدة ، في الثامن عشر من شباط ١٩٥٩، على الوجود المستمر للقوات البريطانية في قبرص ، ودخول قوات يونانية وتركية اضافية الى الجزيرة [٤] ، طبقا لمعاهدة التحالف . كما اعترض على نقاط خاصة في معاهدة التأسيس التي بدت بانها غير عملية [٥] ، ومن تلك النقاط حق الفيتو لنائب رئيس جمهورية قبرص[٦]، وعدد المقاعد المخصصة للقبارصة الاتراك في مجلس النواب ، والتي حددت بنسبة ثلاثين في المئة (٣٠%) [٧] ، أكبر مرتين من نسبتهم الى المجموع العام لسكان الجزيرة [٨]، وتقسيم الوزارة القبرصية بين سبعة وزراء من القبارصة اليونانيين وثلاثة وزراء من القبارصة [٩] الاتراك[١٠].

كان مكاريوس الثالث في مأزق خطير ، اذ ضغطت عليه الحكومة اليونانية لقبول الاتفاقية [١١] ، وبالفعل فقد سحب اعتراضاته ، ووقع على الاتفاقية في التاسع عشر من شباط ١٩٥٩ [١٢] ، وأصبحتا تعرفان باتفاقيتي زيورخ – لندن[١٣]. ويبدو أن مكاريوس الثالث قد قيل له بضرورة التنويه عن امكانية اجراء تعديلات في بعض بنود الدستور ، لأنه على اساس، سؤل عن سبب تغيير موقفه وقبوله بالاتفاقية، اجاب بانه استلم معلومات من قبرص ، اجبرته على الاعلان بانه سيكون قادرا على القبول بالتركيبة الدستورية الاساسية لجمهورية قبرص على ان يحفظ له حقه في ادخال تعديلات خاصة عليها بالاتفاق مع القبارصة الاتراك[١٤]. ولكن ليس هناك شيء حول كيفية استلام تلك المعلومات او الجهة التي صدرت عنها، الا ان الهدف من اعلانها هو توضيح نية مكاريوس الثالث في اجراء تعديلات على الدستور.

وكان مكاريوس الثالث أول رئيس لجمهورية قبرص ، والدكتور فاضل كوجوك Fazil Kucuk نائبا له . وفي السادس عشر من آب ١٩٦٠ أعلن استقلال قبرص[١٥]. ولكن لم تكن هناك احتفالات او مظاهر ابتهاج ، اذ لم تقرع اجراس الكنائس ، ولم تكن هناك استعراضات بالاستقلال القبرصي [١٦] ، وهذا ما حدث من الجانب القبرصي

اليوناني ، وهو دليل واضح على ان الاتفاقيتين لم ترض طموحاتهم ، كما سيتضح فيما بعد .

امل كل المعنيين بقضية قبرص أن توفر اتفاقيتا زيورخ – لندن اساس التوازن والتوافق بين المجموعتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية ، وفي الوقت نفسه تحفظ مصالح الدول الثلاث ذات العلاقة بالمشكلة . كما أمل البعض أن تكون تلك الاتفاقيتين حلا نهائيا للقضايا المعقدة لارضاء كل القبارصة ، بينما آمن الكثيرون أن التسوية كانت محفوفة بالمخاطر [١٧] . وهذا ما حصل فعلاً ، فدستور قبرص الذي كما قيل ، نظم العلاقات بين المجموعتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية ، وكان تسوية توفيقية او حلا وسطا ، لم يكن كذلك ابداً ، فقد تضمن في داخله ثغرات كبيرة حملت الاسباب الحقيقية التي كمنت وراء الصراعات التي دارت قبرص ، كما حوت الاتفاقيتين عوائق حالت دون ممارسة جمهورية قبرص لحقوقها كدولة مستقلة ذات سيادة، اذ سمحت باقامة حاميات عسكرية لكل من اليونان وتركيا على اراضي الجزيرة[١٨]، لضمان تنفيذ بنودها، فحل في جزيرة قبرص تسعمئة وخمسين جنديا يونانيا، وستمئة وخمسين جنديا تركيا [١٩] ، فضلا عن القاعدتين [٢٠] البريطانيتين[٢١].

عد القبارصة الاتراك تأسيس جمهورية قبرص حلا نهائيا لمشكلتها [٢٢]. ورأى المراقبون أن كفة تركيا كانت هي الراجحة في هاتين الاتفاقيتين ، اذ حصل القبارصة الاتراك على حقوق ونسب لا تساوي نسبتهم العددية في الجزيرة ، وقيل أن السبب في ذلك أن تركيا تمثل احد الاعمدة الهامة التي استند عليها حلف شمال الاطلسي (الناتو)[٢٣] North Atlantic Treaty Organization (NATO) [٢٤] ، إلا أن هذا لا يبدو قريبا من الحقيقة ، لأن اليونان عضواً في هذه المنظمة أيضاً ، ولان بريطانيا لاتهمها مصلحة دولة بقدر ما تهمها مصلحتها ، التي اقتضت هذه الصياغة للدستور لتوقع بالطرفين في خلافات وصراعات لا تنتهي .

أما القبارصة اليونانيون فقد اعترض اغلبهم على الدستور ، وقبله القيل منهم، وكانت اعتراضاتهم قائمة[٢٥] على أن الدستور فرض عن طريق قوى خارجية بدون مشاركة[٢٦] القبارصة[٢٧]. والاكثر اهمية ، أن القبارصة اليونانيين شعروا ان الدستور عاملهم معاملة غير عادلة ، الاغلبية اليونانية المؤلفة ثمانين في المئة (٨٠%) من السكان كانت لصالح الاقلية التركية المؤلفة ثمانية عشر في المئة (١٨%) فقط من

السكان [٢٨] . فقد حصل القبارصة الاتراك على نسبة تختلف تماما عن نسبتهم تلك في سكان قبرص ، الا وهي ثلاثين في المئة (٣٠%) في المقاعد البرلمانية ، وعلى النسبة نفسها في الوظائف المدنية ، فضلا عن اربعين في المئة (٤٠%) في الجيش والشرطة[٢٩]، فقد كانت من اكثر العوامل المثيرة للاعتراض ، بالاضافة الى اعتراضهم على حق الفيتو لنائب الرئيس [٣٠] . وعلى هذا الاساس، عد القبارصة اليونانيون التسوية غير شرعية ، لانها سمحت للاقلية القبرصية التركية انكار هدف القبارصة اليونانيين في تحقيق اتحاد قبرص مع اليونان الاينوسس Enosis [٣١] . كما رأوا النسبة مجحفة بحقوقهم[٣٢] . ويلاحظ ان النقاط التي اثارها القبارصة اليونانيون هي نفسها التي اثارها مكاريوس الثالث ، لأنها تجاهلت حتى الاشارة الى هدفهم في تحقيق الاتحاد مع اليونان .

وقبل القليل من القبارصة اليونانيين الاتفاقيتين بما فيهما الدستور ، ورأوا أنهما تصرفا تكتيكيا في نضالهم لتحقيق هدفهم اتحاد قبرص مع اليونان [٣٣] ، أي انهم لم يعدوهما نهاية ، وانما نقطة انطلاق لتحقيق ذلك الهدف [٣٤] . فقد قبل مكاريوس الثالث بالاستقلال لهذا السبب، ودعمه بواسطة البيانات العامة التي اصدرها فيما بعد ففي الأول من نيسان ١٩٦٠ ، أعلن مكاريوس الثالث صراحة بان تلك الاتفاقيتين مجرد "نقطة بداية لحملات السلام" ، أي أنه بعد سنة من الموافقة على المبادئ الاساسية للدستور في زيورخ ولندن ، ولكن قبل أربعة اشهر ونصف قبل أن تصبح جزيرة قبرص مستقلة رسميا [٣٥] . وفي آب ١٩٦٠ ، قرر مكاريوس الثالث المضي في تنظيم القبارصة اليونانيين للقتال وتسليحهم ، والسعي لتعديل الدستور ، بحيث يصبح ممكنا ، بعد الغاء حق الفيتو الذي يملكه نائب الرئيس ، وضع الدولة في نظام عمل صحيح[٣٦]. أن مكاريوس الثالث، وكما كتب المؤرخ أ.ح.دي. بورسيل H.D. Purcel ، "... وقبل أن يكون الدستور منشورا، اظهر بان لديه كل التصميم لتعديله"[٣٧] . لم تكن الاتفاقيتين بداية لحملات السلام ، انما بداية وضعت قبرص في سلسلة طويلة من الأزمات والصراعات التي لا تنتهي ، وهذا دليل واضح ان هناك نية ، ومنذ البداية، لتعديل الدستور .

وجرى بالفعل ما كان متوقعا ، لان هذا الدستور زرع بذور الفرقة والنزاع بين المجموعتين والحقيقة أن البريطانيين كانوا يعلمون تماماً ان نصوص الاتفاقيتين ، وما تضمنتاه من معاهدات وتحفظات كانت ستخلق الازمات بينهما فيما بعد ، فهم كانوا يقدمون الحل ويعلمون انه من خلاله ستنبع الخلافات مرة أخرى ، حتى بغض النظر عن

التحفظات والامتيازات التي ما زالت بريطانيا ، وهذه وحدها تكفي لقيام الخلاف وتدهور الموقف [٣٨] ، انها المحاصصة الطائفية التي كانت دوما الورقة الرابحة بيد بريطانيا .

أن دولة قبرص لم تكن مركزية ، ولكن الى حد كبير جداً طائفية ، والى حد ما محلية أو اقليمية ، فيدرالية ، وفي الواقع فان اكثر القضايا المهمة تتخذ بشأنها تسوية من لدن السلطة العليا مع الطائفتين [٣٩] . وهكذا كانت كل طائفة تفخر بقوميتها ، ولم يشعر احد بانه ينتمي الى جمهورية قبرص المستقلة . لم تكن قبرص أمة ينتمي اليها احد، ولهذا كان القبارصة اليونانيون والقبارصة الاتراك يتقاسمون الدولة والوظائف وكل فرد ينتمي الى زعمائه وطائفته. وعد مكاريوس الثالث مقاسمة القبارصة الاتراك القبارصة اليونانيين "شر لابد منه" . وكان هذا معناه من وجهة نظر القبارصة الاتراك ، أن قبول القبارصة اليونانيين للاتفاقيتين كان رغما عنهم مما هدد تنفيذهما [٤٠] ، وهذا ما حدث فعلاً .

ثانياً : بنود الدستور المختلف حول تطبيقها بين المجموعتين :

كانت المدة الواقعة بين سنتي ١٩٦١-١٩٦٣ قد برهنت بانه لا يمكن حكم قبرص حكما ثنائيا [٤١] ، اذ تبعت تأسيس الجمهورية سنوات صعبة بسبب عدم رغبة الجانب اليوناني في استخدام فقرات خاصة في الدستور تلك التي كانت تشترط حالة الشراكة لكل من الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية ، وتعزيز كل الشروط التي تمنح اتحاد قبرص مع اليونان . وكان مكاريوس الثالث والعديد من القبارصة اليونانيين الاخرين لا يحبذون الحقوق التي منحت للقبارصة الاتراك في الدستور ، والتي كانت تعني حمايتهم ضد أية محاولة للسيطرة القبرصية اليونانية [٤٢]. وعلى هذا الاساس، حدثت الكثير من الخلافات [٤٣] ، بسبب التعقيد المتأصل في الدستور الذي خلق تلك الصعوبات منذ البداية[٤٤]. وهذا ما هدفت اليه بريطانيا.

وجرت مناقشات ، بعد الاستقلال ، بين زعماء الطائفتين عندما تولوا السلطة[٤٥]، فكانت الاختلافات الكبيرة بينهما حول : أولاً : النسبة المئوية لكل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك التي حددها الدستور في الخدمة المدنية وهي سبعين – ثلاثين في المئة (٧٠-٣٠%)؛ ثانياً: تشريع ضريبة الدخل، والاغلبيات المنفصلة في مجلس النواب لكل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك التي يتطلبها أي تعديل للقانون الانتخابي أو القوانين المتعلقة بالبلديات أو الضرائب الجديدة؛ ثالثاً : تأسيس بلديات منفصلة في خمس مدن قبرصية رئيسة كبيرة ؛ رابعاً : تشكيل الجيش القبرصي ؛ خامساً : حق الفيتو لنائب

الرئيس[٤٦]. وقد صمم القبارصة الاتراك على الاسراع بتطبيق تلك النصوص الدستورية [٤٧] ، وكانت بمثابة مطالب رئيسة لهم [٤٨] . كما كانوا صلبين لحماية حقوقهم الدستورية لمنع سيطرة القبارصة اليونانيين على الادارة في قبرص ، لانهم ادركوا اذا هم انحرفوا عن شروط الدستور فان القبارصة اليونانيين ربما انتهزوا الفرصة لإلغائه[٤٩] .

حدثت اول اشارة للخلافات بين المجموعتين حول الشرط الدستوري الذي اقتضى النسبة سبعين الى ثلاثين في المئة (٧٠-٣٠%) في الخدمة المدنية لكل من المجموعتين ، وقد اصبح اساس التوتر بينهما . فمن جهة ، رأى القبارصة الاتراك أن تطبيق هذا الشرط هو أساس "لتأمين التمثيل المناسب للمجموعة التركية في كل مجالات الحكومة..." ومن جهة أخرى ، نظر القبارصة اليونانيون الى هذا الشرط كسبب لخسارة المجموعة القبرصية اليونانية لوظائفهم ، فضلا عن انه سبب "ضيق لموظفي الخدمة المدنية من اليونانيين..."[٥٠]. ويبدو أن الحكومة القبرصية تأخرت في تطبيق ذلك الشرط .

عبر القبارصة الاتراك عن قلقهم المتزايد ، لان ذلك الشرط الدستوري لم يعمل به[٥١]. فقد نص الدستور على أن التطبيق الكامل لتلك النسبة يجب أن يكون "خلال خمسة أشهر من تاريخ تأسيس الجمهورية" . هذا الامر أخذ بموضوعية من لدن القبارصة الاتراك. ففي الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٦٠ ، تكلم الدكتور كوجوك نائب الرئيس الى مكاريوس الثالث ، ذلك أن الجمهورية قد وجدت لاكثر من شهرين، وليس هناك "تقدم ممكن ادراكه حققته هيئة الخدمة المدنية"[٥٢] . كما عدت الصحافة القبرصية التركية تطبيق النسبة سبعين الى ثلاثين في المئة (٧٠-٣٠%) في الخدمة المدنية "مشكلة تركية قومية"[٥٣] .

اعاق القبارصة اليونانيون تعيين القبارصة الاتراك للمناصب التي اعلنوا انهم سيشغلوها [٥٤] ، لان هيئة الخدمة المدنية رأت أن السكان الذين نسبتهم ثماني عشرة في المئة (١٨%) تعوزهم العناصر المتعلمة لملئ النسبة ثلاثين في المئة (٣٠%) من وظائف الخدمة المدنية ، وسيكون من الصعب ايجاد القبارصة الاتراك المؤهلين لعدة مناصب [٥٥] . كما أنه يعني ، وطبقا لوجهة نظر قادة القبارصة اليونانيين، ارجاع القبارصة اليونانيين من المناصب العليا الى الوظائف العادية التي هم لها مؤهلين ايضا، لايجاد اماكن للقبارصة الاتراك الغر مؤهلين[٥٦] .

أما القبارصة الاتراك فقد بينوا أن لديهم اشخاص مؤهلين لعدة مناصب ، ولكنهم اعترفوا أيضا ، بانهم في بعض الحالات ليس لديهم اشخاص كافين لملئ المناصب الخاصة في بعض الدرجات العالية [٥٧] . وهذا يفسر تخطيط الدكتور كوجوك لارسال مئة شاب قبرصي تركي الى انقرة ليدربوا لهذا الغرض . وادعى القبارصة الاتراك أنهم أهملوا حتى عندما اصبحوا مؤهلين ، وخاصة في الخدمات الزراعية[٥٨]. وكان القبارصة الاتراك مقتنعين أن ذلك لا يبرر الغاء القبارصة اليونانيين لتلك النسبة، وانها نسبة محددة ومقبولة لتعيينهم في المناصب الأخرى[٥٩].

وعلى الرغم من الحجج التي وجهت لدعم المناصب الخاصة لكلا المجموعتين ، بدا الانقسام والتناقض في المناصب المستقطبة للمجموعتين واضحاً. فساعد هذا الشرط على المزيد من التوتر [٦٠] . فقد كان هناك العديد من رجال ايوكا [٦١] الذين منحوا مناصب الخدمة المدنية ، كما ضم بعضهم الاكثر شهرة الى مجلس الوزراء مثل بولكاربوس جورجاديس Polycarpos Georghadjis وزير الداخلية فيما بعد[٦٢]. وعلى الرغم من أن السفير في بون وانقرة كانا من القبارصة الاتراك ، الا ان تعيين مندوب قبرص لدى الامم المتحدة [٦٣] وهو زينون رسيدس Zenon Rossides[٦٤] والسفارت كان قد تم دون استشارة أو اتفاق مسبق [٦٥] .

أحيلت هذه القضية ، في محاولة لايجاد نوع من التسوية ، الى المحكمة الدستورية[٦٦] العليا [٦٧] . واستمعت المحكمة الى قضايا كثيرة حول هذا الشرط بواسطة هيئة الخدمة المدنية، الا انها لم تصدر حكما حول أية قضية . ان إحالة بعض القضايا الى هذه المحكمة ادى الى خلاف ضمن هيئة الخدمة المدنية نفسها . والنقطة المهمة التي توضحت هنا انه لا المحكمة الدستورية العليا ولا هيئة الخدمة المدنية كانتا قادرتين على المجيء بصيغة لاقناع الطرفين . فبقيت نسبة الطائفتين في الخدمة المدنية نقطة خلاف مستمرة [٦٨] . ووضع امام المحكمة ، اذا أعلنت كل التعينات باطلة ، فهذا سيعني انهيار ادارة الجزيرة[٦٩].

ونشأ خلاف أخر حول فيتو الاغلبية المفصلة وتشريع ضريبة الدخل . فقد نص البند الثامن والسبعين من الفقرة الثانية من الدستور القبرصي على [٧٠] أن تشريع اللوائح الخاصة مثل القانون الانتخابي والمواضيع المتعلقة بالبلديات والضرائب تتطلب أغلبية بسيطة منفصلة لاعضاء مجلس النواب من المجموعتين القبرصيتين اليونانية والتركية[٧١].

وقد عد القبارصة اليونانيون هذا الشرط سلاح قوي يمكن الاقلية من اعاقة العملية التشريعية . وشعر القبارصة اليونانيون أن هذا البند اعطى المجموعة التركية "موقعاً متميزاً" في شؤون الحكومة تجاوزت كثيراً قوتهم التناسبية في المجتمع القبرصي. واقتنع القبارصة الاتراك ، من جانب أخر ، أن "حق فيتو الأغلبية المنفصلة" كان واحدا من شروط الدستور القليلة التي حفظت للمجموعة القبرصية التركية حقوقا متساوية . وشعر القبارصة الاتراك ، لهذا السبب ، بانه من خلال هذا الشرط ، فأنهم سيقاومون السيطرة الكاملة للاغلبية القبرصية اليونانية . وستبدو واضحة تأثيرات هذا البند في فشل المجموعتين القبرصيتين في التوصل الى تشريع ضريبة الدخل(٧٢).

وكانت ضريبة الدخل واحدة من المشاكل الخطيرة لادارة الحكومة القبرصية(٧٣). وعندما نشأت الجمهورية ، لم يكن هناك اتفاق على قانون جديد لضريبة الدخل ، وكان البند الثامن والثمانون بعد المئة ، الفقرة الثانية ، قد اشترط "... أي قانون للرسوم والضرائب المفروضة ربما يستمر ليكون منفذا حتى الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٦٠" (٧٤) ، أي ان ضريبة الدخل يجب أن تجمع كما كانت قبل عام ١٩٦٠ (٧٥) . وقد حدثت مناقشات كثيرة حول هذا الموضوع ، ومنها أن تجمع ضريبة الدخل بواسطة المجلسين الطائفيين لكل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك من مجموعتيهما كل على حدة . ويجب ان تستخدم تلك الاموال لتمويل الخدمات مثل التعليم والصحة والجمعيات الزراعية ، وفي حالة عدم كفاية الاموال لتلك الخدمات ، وطبقا للدستور، يجب ان يساعد المجلسان الطائفيان بواسطة الحكومة المركزية . ولكن ممثلي القبارصة اليونانيين ارادوا بقاء ضريبة الدخل تحت سيطرة الحكومة المركزية ، كما كانت، فعارض القبارصة الاتراك ذلك، ورغبوا في اتباع الدستور لكي يحافظوا على حقوقهم الشرعية (٧٦).

وعجزت المجموعتان في التوصل الى اتفاق حول تشريع ضريبة الدخل في الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٦٠ ، فاصبح من الضروري وضع القضية امام مجلس النواب، الذي اشترط تمديد القانون الموجود ثلاثة أشهر أخرى حتى الحادي والثلاثين من آذار ١٩٦١. وقد وافق القبارصة الاتراك على ذلك ، ولكنهم أعلنوا ان هذه الخطوة غير دستورية . وفشل الطرفان ، ايضا بعد انتهاء المدة التي حددها مجلس نواب، في التوصل الى قانون ضريبة مقبول من لدن الطرفين . فطلب مجلس الوزراء، لهذا السبب ، تمديد قانون الضريبة الموجود ثلاثة أشهر أخرى ، لمنح وقت كاف للمجموعتين لتحضير قانون

ضريبة جديد . ولكن المجموعة القبرصية التركية عارضت اقتراح مجلس الوزراء ، وكانت راغبة في تمديد القانون الموجود شهرين فقط [٧٧]. وفي الحادي والثلاثين من آذار ١٩٦١ ، في اجتماع مجلس النواب ، استخدم القبارصة الاتراك أغلبيتهم المنفصلة ، ورفضوا الموافقة على اطالة مدة قانون ضريبة الدخل الموجود ثلاثة اشهر اخرى ، اذ صوت خمسة وعشرون عضوا من القبارصة اليونانيين لصالح قرار التمديد ، واحد عشر عضواً من القبارصة الاتراك ضده ، مع امتناع اثنين من القبارصة الاتراك عن التصويت . وفشل القرار في الحصول على اغلبية منفصلة[٧٨]. وهكذا ، كانت حكومة مكاريوس الثالث مغتاظة جدا ، بسبب حق القبارصة الاتراك في استخدام الفيتو ، الذي كانوا يمتلكونه لدعم التشريع المالي لصالحهم[٧٩].

أحيلت هذه القضية ، كباقي القضايا الأخرى الى المحكمة الدستورية العليا، التي فشلت في حلها أيضا ، ولم تدعم كلا المجلسين الطائفتين ، وفضلت ترك تشريع ضريبة الدخل اليهما ، الا ان ذلك وضع المجموعتين أحداهما بمعزل عن الأخرى ، وبهذا حدد أوجه الحكومة الدستورية[٨٠].

وكان الشرطان الدستوريان ، الأول الذي منح حق الفيتو لنائب الرئيس القبرصي التركي، والثاني المتعلق بتشكيل الجيش القبرصي ، من نقاط الخلاف الاخرى بين المجموعتين القبرصيتين[٨١]. فقد اشترط الدستور القبرصي على ان يتألف جيش الدولة الوطني من ألفي رجل ، تكون نسبة القبارصة اليونانيين فيه ستين في المئة (٦٠%) ، ونسبة القبارصة الاتراك أربعين في المئة (٤٠%) [٨٢]. ولم يفصل الدستور فيما ستكون فرق الجيش موحدة أو تشكل كوحدات منفصلة[٨٣].

أصدر وزير الدفاع القبرصي التركي عثمان أوروك Osman Oruk في الثاني من آذار ١٩٦١ بيانا اعلن فيه أن الجيش القبرصي جاهز لقبول أول المتطوعين. وكانت المسألة المعلقة بين المجموعتين ، فيما يخص تشكيل الجيش، هي هل سيشكل الجيش على اساس كتائب منفصلة للقبارصة اليونانيين وأخرى للقبارصة الاتراك ، ام كتائب مختلطة من كلا المجموعتين [٨٤] . وبدأت هذه المشكلة تناقش في مجلس النواب[٨٥]. وقد اراد القبارصة اليونانيون أن تكون كل وحدات الجيش القبرصي مختلطة من كلا المجموعتين [٨٦] . اما القبارصة الاتراك فقد طالبوا بتشكيل الجيش على اساس وحدات منفصلة لكلا المجموعتين[٨٧]. وقد أوضح وزير الدفاع اوروك وجهة النظر القبرصية

التركية ، ذلك ان مجموعتهم لا تريد جيشين منفصلين ، وان كلا المجموعتين متفقتين على تشكيل الجيش القبرصي من خمس كتائب ، وكل كتيبة تتألف من ثلاث مجموعات، وكل مجموعة تتألف من ثلاث فصائل . فطالب القبارصة الاتراك أن تكون الكتائب مختلطة ، ولكن الانفصال يكون على مستوى المجموعة والفصيلة [٨٨] ، موضحين أن سبب رغبتهم في ذلك هو الاختلافات الدينية واللغوية، اذ سيكون من الصعوبة على القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين الاقامة معا[٨٩]. كما اكد وزير الدفاع اوروك بانه عندما يعطي تعليماته الى قادة القبارصة اليونانيين فانهم لا يذعنون له ، وحتى الموافقة، بخصوص اطاعتهم للوزير او عدم اطاعتهم، تعطى لهم من لدن مكاريوس الثالث[٩٠].

قرر مكاريوس الثالث ، ازاء هذا الوضع ، بانه سوف لا يكون هناك انفصال على أي مستوى في الجيش[٩١]. وفي مجلس الوزراء قررت الاغلبية القبرصية اليونانية تشكيل الجيش القبرصي على اساس دمج الوحدات من كلا المجموعتين أي تشكيل جيش موحد تماما[٩٢]. وتوافقا مع الموقف القبرصي التركي ، استخدم كوجوك حقه في الفيتو، معترضا على قرار مجلس الوزراء فيما يتعلق بتشكيل الجيش الموحد[٩٣]. واعلن مكاريوس الثالث في تشرين الأول ١٩٦١ ، بان تشكيل جيش قبرصي امراً غير ممكن[٩٤] ، وانه من الافضل أن لا يكون هناك جيش في قبرص ، لانها من دول عدم الانحياز [٩٥] ، كما انها محدودة الموارد [٩٦] . وبدأت كلا المجموعتين ، بدلا من تشكيل جيش وطني ، بتنظيم جيش سري ، وتسليحه بواسطة اسلحة مهربة من اليونان وتركيا. وكما اعلن مبكراً ، فان قادة المجموعتين في الجزيرة اعترفوا صراحة بان لديهم رجال ذهبوا للتدريب العسكري في اليونان وتركيا ، وان الاسلحة كانت تهرب وتخبأ في مناطق مخطط لها في كل الجزيرة [٩٧] .

أن أزمة تشكيل الجيش لم تحل أبداً ، وبقيت مصدراً للتوتر ، وأظهرت عجز قادة المجموعتين للاتفاق على شروط الدستور الاساسية [٩٨] .

وكانت هناك قضية أخرى أثارت الخلاف ، واضرت بشكل خطير بعلاقات المجوعتين القبرصيتين ، وهي القضية المتعلقة بتأسيس بلديات منفصلة في خمس مدن قبرصية كبيرة رئيسة ، وكانت تلك المدن ليماسول ونيقوسياً وفاماكوستا وبافوس ولارنكا ، لكل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك [٩٩] ، ويختبر الرئيس ونائبه هذا الشكل للبلديات خلال اربع سنوات ، وبعدها يقرران فيما اذا كان انفصال البلديات سيستمر ام لا

، طبقا لما نص عليه الدستور [١٠٠] . وعدت قضية البلديات بالنسبة لمكاريوس الثالث مهمة أولى ، كما كانت بالنسبة للقبارصة الاتراك [١٠١] ، وكانت على الارجح المصدر الكبير للمتاعب في ذلك الدستور[١٠٢].

ومن الجدير بالذكر ، أن البلديات [١٠٣] في قبرص كانت منفصلة . وقد اعترف الدستور بذلك ، عندما اشترط تأسيسها بشكل منفصل [١٠٤] ، مع بعض التغيير[١٠٥]. وكان مكاريوس الثالث يفضل تأسيسها بهذا الشكل ، لأنه أخبر ايفانجيلوس أفيروف Evangelos Averoff وزير الخارجية اليوناني سنة ١٩٥٩ ، أن يكفل تأسيس بلديات منفصلة، على أساس "أن الاحياء التركية قذرة ، والمشاكل التي تعاني منها كثيرة، ولذلك سيكون من الضروري صرف مبالغ كبيرة من أموال دافعي الضرائب من القبارصة اليونانيين لتحسينها"[١٠٦].

وبعد أعلان استقلال قبرص وتأسيس الجمهورية ، وطبقاً للبند الثامن والثمانين بعد المئة الفقرة الثانية ، التي اشترطت بقاء القوانين الموجودة قبل استقلال الجزيرة نافذة المفعول لاكثر من ستة اشهر بعد الاستقلال ، حتى يتمكن الرئيس ونائبه من التوصل الى تسوية ، فقد استمر العمل بقانون البلديات المنفصلة المعمول به[١٠٧]. وعندما لم يتم التوصل الى تسوية ، مرر مجلس النواب تمديد قانون البلديات [١٠٨] لثلاثة أشهر أخرى . وقد مدد القانون بالتتابع عندما لم يتم التوصل الى تسوية ترضي المجموعتين [١٠٩].

دعا القبارصة الاتراك ، وخلال تمديد قانون البلديات ، بالتطبيق الكامل لشرط الدستور الخاص بتأسيس بلديات منفصلة لكل من المجموعتين القبرصيتين[١١٠]. ولكن مكاديوس الثالث وجد أن هذا النص في الدستور غير صالح للتطبيق عملياً [١١١]، مدعيا هو وغيره من قادة القبارصة اليونانيين انه سيستخدم كقاعدة للتقسيم [١١٢] في المستقبل[١١٣]. وجاء أول اقتراح يخص البلديات من مكاريوس الثالث ، لمصلحة المجموعة القبرصية اليونانية ، في التاسع عشر من آذار ١٩٦٢ ، عندما أصدر بيانا اعلن فيه: "... انه من الصعب تحقيق الانفصال الجغرافي للبلديات دون التأثير في مصالح السكان اليونانيين والأتراك..."[١١٤]. واقترح بدلا عن البلديات المنفصلة تشكيل سلطة موحدة في كل مدينة مبنية على التمثيل التناسبي للقبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك في السكان[١١٥].

وكان القبارصة اليونانيون قد انتقدوا الشرط الدستوري الخاص بتأسيس بلديات منفصلة وهاجم كوجوك الصحافة القبرصية اليونانية ، لانها تمنع التعاون في هذا المجال، واكد على أن تأسيس البلديات المنفصلة سوف لا يكون صعبا ، لأنها في الواقع كانت منفصلة، وان المجموعة القبرصية التركية في المدن الكبيرة مفصولة عن المجموعة القبرصية اليونانية. وقد عارض كوجوك مقترح مكاريوس الثالث [١١٦]. وكان سبب موقف القبارصة الاتراك هذا هو خوفهم من الخدمة الفقيرة بواسطة السلطات البلدية الموحدة التي سيسيطر عليها بواسطة الاغلبية اليونانية [١١٧] .

لم ينجح استمرار المفاوضات في التوفيق بين الرأيين، ومن المحاولات الاخيرة للحيلولة دون فشل المفاوضات، هي موافقة مكاريوس الثالث ونائبه كوجوك على دعوة كلافكوس كليريدس Klafkos Klerides رئيس مجلس النواب القبرصي، ورؤوف دنكتاش Raof Dinktash رئيس المجلس القبرصي التركي الطائفي الى الاجتماع الذي عقد في السابع عشر من كانون الأول ١٩٦٢، لتوضيح ارائهما. وقد وضح كليريدس وكرنون توريناريدس Krnon Tornareds المستشار القانوني للحكومة مسودة مقترحات في الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٦٢ ، وملخصها خضوع قانون المجلس البلدي لتعديلات ، وهي أن تستبدل المجالس البلدية الموجودة في المدن القبرصية الكبيرة الرئيسة بلجان مشتركة، على أن تؤدي هذه اللجان الوظائف التي كانت تؤديها المجالس البلدية ، ويعين اعضائها بواسطة الرئيس ونائبه ، وتتألف كل لجنة من اعضاء من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك حسب نسبتهما في سكان كل مدينة . وهذا يعني ان المقترحات اشترطت بلديات موحدة. عارض كوجوك المقترحات ، على اساس أن توحيد البلديات ثم فصلها سيكون غير قانوني وغير دستوري ، وبالتالي سيؤدي الى فشل التجربة المقترحة [١١٨] .

وكان رد فعل مكاريوس الثالث تجاه الموقف التركي هو معارضة البلديات المنفصلة ، ووضح أن تمديد قانون البلديات سوف لا يسهل ايجاد الحل الوسط ، ورأى "أن الشرط الدستوري حول انشاء بلديات منفصلة في خمس مدن رئيسة غير عملي بشكل كامل ... .

لا الان ولا في المستقبل نحن سنقبل التقسيم الجغرافي [للبلديات] "[١١٩] .

وعندما فشل الجانبان في التوصل الى تسوية بشأن البلديات ، وضعت القضية امام مجلس النواب . وقد اقترح الجانب القبرصي التركي في المجلس في الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٦٢ استمرار العمل بقانون البلديات الموجود لمدة سنة. ولكن القبارصة اليونانيين رفضوا ذلك الاقتراح ، واكدوا على انه ليس هناك ظروف ستجعلهم يقبلون بالتقسيم الجغرافي للبلديات [١٢٠] . وكان القبارصة اليونانيون هم المسيطرين في مجلس الوزراء ، بواسطة حقهم في الفيتو ، وضغطوا لتوحيد البلديات القبرصية اليونانية والقبرصية التركية[١٢١]، ولكن دون جدوى .

أصدر مكاريوس الثالث قراراً بالغاء البلديات الموجودة اعتباراً من الأول من كانون الثاني ١٩٦٣ ، ونقل اختصاصاتها الى الحكومة المركزية [١٢٢]، الا ان القبارصة الاتراك رفضوا ذلك[١٢٣]. وعندما لم يتم التوصل الى تسوية مقبولة من كلا المجموعتين، أحيلت القضية الى المحكمة الدستورية العليا في قبرص[١٢٤] ، والتي حكمت لصالح البلديات المنفصلة في الخامس والعشرين من نيسان ١٩٦٣، واكد قرارها على ان اعمال المجموعتين لم تكن دستورية [١٢٥] . وقد صرح مكاريوس الثالث علانية انه سوف لن يستجيب لقرار المحكمة فيما يتعلق بالبلديات . فقدم رئيس المحكمة البروفسور فورستوف ، نتيجة لهذا التحدي، استقالته [١٢٦] الى مكاريوس الثالث ونائبه في الحادي والعشرين من أيار ١٩٦٣[١٢٧] . ولم تكن المحكمة الدستورية العليا تمتلك القوة لحل هذه القضية الشائكة [١٢٨] .

وتوجه كوجوك ، بعد ذلك ، ومعه وزيرين من القبارصة الاتراك في زيارة رسمية الى تركيا ، وصدر بلاغ رسمي مشترك عن هذه الزيارة ، اكدت فيه تركيا تأييدها للقبارصة الاتراك في موضوع البلديات . وصرح نائب الرئيس التركي في تشرين الأول ١٩٦٣ بان تركيا مصممة على ذلك ، ثم أعلن مكاريوس الثالث بانه يرفض أي تدخل اجنبي في الشؤون الداخلية لقبرص [١٢٩] .

عكس النزاع المتعلق بالبلديات حربا ايديولوجية ثنائية الطائفية يمكن ان تفسر من وجهتي نظر مختلفتين . فقد آمن القبارصة الاتراك وطالبوا بالتطبيق الكامل لشروط الدستور ليضمنوا حقوقهم ويتخلصوا من احتمالية السيطرة الكاملة بواسطة الاغلبية اليونانية القوية . علاوة على ذلك ، فقد عدوا البلديات المنفصلة اشارة للانفصال عن الاغلبية القبرصية اليونانية هذا من جانب . اما القبارصة اليونانيون، من جانب اخر، رأوا انفصال

البلديات ، حتى على نطاق ضيق ، خطوة نحو التقسيم ، الكلمة المحرمة لديهم[١٣٠]. كما أن القبارصة اليونانيون كانوا يتجهون في مطاليبهم في تشكيل الجيش والبلديات نحو الدمج والتوحيد ، لانهما خطوة نحو الدينوسيس وضد تحقيق التقسيم هدف القبارصة الاتراك ، لذلك اتجه الاخيرون في عملهم نحو الانفصال .

كما مثل الفشل في التوصل الى تسوية فيما يخص قضية تأسيس البلديات ذروة الاخفاقات المتواصلة لكلا المجموعتين . لقد صلب القبارصة اليونانيون والقبارصة الاتراك أنفسهم في مجموعتين متعارضتين ، مع مواقف ثابتة تجاه دستور ١٩٦٠، لذلك فانهم كانوا غير قادرين على العمل ضمن الهيكل الدستوري[١٣١] . فكانت كل طائفة ثابتة في موقفها فيما يتعلق بالبلديات ، وبينما طالب القبارصة اليونانيون بتعديل دستوري لتوحيد الحكومة تحت حكم الاغلبية ، اصر القبارصة الاتراك على التطبيق الكامل للشروط الدستورية. هذه القضية لم تحل ، واستمرت كلا المجموعتين في بلدياتها المنفصلة [١٣٢].

كما أن الجانبين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي لم يتفقا على أمور كثيرة في السياسة الخارجية [١٣٣]. وقد استاء القبارصة الاتراك ، من جانبهم ، للاقصاء الفعلي لنائب الرئيس كوجوك من الشؤون الخارجية ، وخاصة عندما بدأ مكاريوس الثالث يدعم حركة [١٣٤] عدم الانحياز [١٣٥] . وخلال اقل من ستة اشهر من الاستقلال شكى كوجوك الى مكاريوس الثالث ، ذلك أنه لم يستشار حول المندوبين القبرصيين اليونانيين اللذين أرسلا الى مؤتمر بلغراد لدول عدم الانحياز. ولم تكن هناك اتفاقية حول مشاركة القبارصة الاتراك في وفد الامم المتحدة وسفارة واشنطن [١٣٦] . كما قدم كوجوك التماساً الى المحكمة الدستورية العليا لتفسير بعض النواحي الغامضة في الدستور بشأن حق الفيتو المخول له . واشتكى ، أيضاً ، بأنه ترك في جهالة فيما يتعلق ببعض الشؤون الخارجية التي كان يحق له استعمال حق الفيتو بصددها . كما أن مجلس الوزراء اقر عدة شؤون خاصة بالسياسة الخارجية دون استشارته[١٣٧] .

وسببت هذه القضايا مأزق [١٣٨] ، مما أدى الى عدم اتخاذ القرارات السياسية ، ودخول النظام السياسي ككل في أزمة خانقة وحادة [١٣٩] .

ثالثاً : حقيقة نوايا مكاريوس الثالث وخطة اكريتاس :

بدأ مكاريوس الثالث ، ومع ظهور الخلاف بين المجموعتين القبرصيتين، بالاعلان عن اصرارهم على تحقيق الاينوسس ، هدفهم الذي لم يحققه الدستور ، ولذلك اخذوا يختلقون الحجج لتعديله كسوء استخدام القبارصة الاتراك لحقوقهم الدستورية .

ففي كانون الثاني ١٩٦٢ ، صرح مكاريوس الثالث ان اتفاقيتي زيورخ – لندن منحت القبارصة الاتراك حقوقا لحمايتهم ، "ومنذ ذلك الوقت ، أسأت الاقلية التركية استخدام تلك الحقوق الدستورية ، وخلقت عوائق لعمل الدولة السلس ، انا كنت مجبرا لتجاهل ، أو للبحث عن تعديل لهذه الشروط التي اعاقت جهاز الدولة والتي ، اذا أسي استخدامها ، ستعرض وجود الدولة للخطر" (١٤٠) .

وبدأ زعماء القبارصة اليونانيون تأييد الاينوسس في خطبهم وبياناتهم (١٤١)، وخاصة مكاريوس الثالث الذي بدأ مرة واحدة بخطب لم تترك مجالاً للشك في أنه ماض لتحقيق أهدافه الرئيسة . ففي الاحتفال بالذكرى السنوية للاستقلال في ديركيكو Kiko في السادس عشر من آب ١٩٦٢ ، أعلن مكاريوس الثالث : "يجب على القبارصة اليونانيين الاستمرار بالتقدم الى امام لاكمال العمال الذي بدأه ابطال ايوكا". كما قال: "ان النضال مستمر بشكل جديد ، وأننا سنستمر به حتى ننجز هدفنا" (١٤٢) .

وفي خطبة أخرى لمكاريوس الثالث في القرية التي ولد فيها أنوبانييا ، في الرابع من أيلول ١٩٦٢ (١٤٣) ، حتى أنها حملت اعلانا اكثر شؤوماً "أن واجبات ابطال ايوكا ، التي لا يمكن عدها منتهية ، هي طرد هذه المجموعة التركية الصغيرة المكونة لجزء من العنصر التركي ، والتي هي عدوة للهيلينية"(١٤٤).

وتحدث وزراء حكومة مكاريوس الثالث من القبارصة اليونانيين بنفس اللهجة(١٤٥)، وخاصة الذين كانوا اعضاء سابقين في منظمة ايوكا ، إذ أيدوا الاينوسس(١٤٦). فقد أعلن وزير الداخلية بورجاديس : "قبرص دائما يونانية" . كما قال: "أن حلمنا الذي من اجله بدأت ايوكا حملتها سوف يتحقق" . وأكمل : "ليس هناك مكان في قبرص لاي فرد لا يكون يوناني، ولا يفكر كيوناني ، ولا يشعر بشكل مستمر كيوناني" (١٤٧) .

هذه التصريحات والخطب عبرت عما كان يجول في نفس مكاريوس الثالث وغيره من قادة القبارصة اليونانيين ، بانهم لا يرضون عن الاينوسس بديلا ، حتى اعلان الاستقلال وتأسيس جمهورية قبرص ، وهذا ما بدا واضحا جدا في بيانات مكاريوس الثالث العامة وأحاديثه للصحافة سنة ١٩٦٣ . فقد كتب بيانا في الثالث عشر من آذار ١٩٦٣ ،

مما جاء فيه: "لم يكن هدف نضال قبرص تأسيس جمهورية . هاتان الاتفاقيتان ادتا الى الاسس فقط"[١٤٨] .

وفي بيان أخر له نشرته جريدة "سايبرس ميل" "Cyprus Mail" في الثامن والعشرين من آذار ١٩٦٣ ، قال : "لقد خلقت الاتفاقيتان الدولة ولكن ليست الأمة"[١٤٩]. وقال مكاريوس الثالث في حديث له مع مراسل جريدة "التايمس" "The Times" اللندنية في التاسع من نيسان ١٩٦٣ "اتحاد قبرص مع اليونان مطمح باق دائما في قلوب كل القبارصة اليونانيين. انه من المستحيل وضع نهاية لهذا المطمح بتأسيس جمهورية"[١٥٠].

وكتب مكاريوس الثالث بعد أربع سنوات من توقيع اتفاقيتي زيورخ – لندن سنة ١٩٥٩ : "في المؤتمر الذي عقد في شباط ١٩٥٩ ، اثرت عدة اعتراضات ، ووضحت شكوك كثيرة تتعلق بشروط خاصة في الاتفاقية التي توصلوا اليها في زيورخ بين الحكومتين اليونانية والتركية ، والتي اعتمدت من لدن الحكومة البريطانية . وحاولت، بشكل كبير ، أحداث تغيير على الاقل في بعض شروط الاتفاقية على كل حال ، فشلت في تلك المحاولة ، وواجهت مأزق ، اما توقيع الاتفاقية أو رفضها مع كل النتائج الخطيرة التي ستنشأ . في هذا الظرف لم يكن هناك خيار غير توقيع الاتفاقية . هذا السلوك فرضته الضرورة"[١٥١] . وهو بهذا اعاد الى الاذهان التحفظات التي أثارها، وأنه لم يوقع الاتفاقية الا بد ان اعلن بانه استلم تعليمات تجيز له تعديل الدستور، وبالاتفاق مع القبارصة الاتراك ، فيما بعد.

وكما يبدو ، ومنذ البداية ، قرر القبارصة اليونانيون مقاومة الدستور وابطاله بقدر ما يستطيعون ، وهذا هو السبب الذي جعل قادتهم لا يهتمون بعمل تحسينات تدريجية بالنسبة لما عدوه دستور مصدع . بالمقابل ، فانهم خططوا لاستبداله مع دستور يجيز لهم تعابير لطموحاتهم الوطنية مثلا ، اعتراف بالاينوسس . ومنذ ذلك الحين فانهم لم تكن لديهم اوهام بان القوة ستستخدم كما في ايام ايوكا ، وبالفعل بدأوا يحضرون لوحدات مسلحة [١٥٢] ، إذ بدأ التطوع والتدريب والتنظيم السري للقبارصة اليونانيين "الجيش السري" في أوائل سنة ١٩٦١. وكانت الوحدات الجديدة التي تجمعت في جبال ترودوس Trudos ، في سنة ١٩٦٢ ، يجري تحت ارشاد وتوجيه وتدريب ضباط من القبارصة اليونانيين كادر الجيش القبرصي ، واستخدمت اسلحة اقترضت من المستودعات الحكومية[١٥٣] .

وأيقن رؤوف دنكتاش ما بين سنتي (١٩٦٠-١٩٦٣) ، أن زعماء القبارصة اليونانيين كانوا يعدون العدة للانقلاب على الطابع الثنائي الطائفية للدولة وحكومتها، وبصورة عامة على وضع الشراكة الذي تقوم عليه الدولة ، غير أن الجميع بمن فيهم أقرب معاونيه وتركيا ، قللوا من أهمية التصريحات التي كان يجاهر بها في هذا الشأن، حتى أتضحت بكل جلاء في أواسط ١٩٦٣ ، نوايا القبارصة اليونانيين واستعداداتهم العسكرية [١٥٤].

اصدر مكاريوس الثالث أمراً الى وزير الداخلية بورجاديس لانشاء منظمة سرية شبه عسكرية ، فاعطيت اسما حركيا هو اكريتاس Akritas ، وصار بورجاديس القائد اكريتاس ، ومن اجل هذه المنظمة حشد بورجاديس الاعضاء السابقين في منظمة ايوكا والمخلصين لمكاريوس الثالث والاينوسس . وقد سمح انذاك لزعماء كافة الاحزاب بانشاء مليشيات خاصة بهم ، وهذا ما فعلوه جميعاً . واصبح مكاريوس الثالث ، ومن خلال وزير داخليته ، القائد الاعلى لجيش سري يهدف الى القضاء على القيود التي وضعتها اتفاقيتي زيورخ – لندن على الاينوسس [١٥٥] . لا تذكر المصادر التاريخ الدقيق لانشاء منظمة اكريتاس ، الا انها متفقة جميعا على انها تأسست سنة ١٩٦٣ .

أنطلق القائد اكريتاس يعمل بجدية تامة . وكان بورجاديس وكليريدس وتاسوس بابا دوبولوس Tasos Pabadopolos وزير العمل في حكومة مكاريوس الثالث، هم العقول المدبرة لهذه المنظمة . كما كان ارفع المسؤولين رتبة في الدوائر الرسمية من القبارصة اليونانيين ، أعضاء في المنظمة ومؤيدين لها . بدأت المنظمة بخمسمئة عضواً كانوا جميعا مقاتلين سابقين في منظمة ايوكا [١٥٦] ، التي لم تسلم اسلحتها الى الشرطة، كما ان خلاياها بقيت لم تمس بأذى ، فاصبحت الكادر للمنظمة الجديدة [١٥٧] . وكانت اسلحة المنظمة تأتي من مستودعات السلاح التابعة للجيش القبرصي وقوات الشرطة التي عمل افرادها مع المنظمة تحت قيادة بورجاديس . كما كانت هناك أسلحة تأتي من اليونان ومصر ، وبعضها تم شراؤه من جيكوسلوفاكيا والبلدان المجاورة الأخرى. وكانت معظم الاسلحة تحت اشراف مكاريوس الثالث شخصياً [١٥٨] . وفي كانون الأول ١٩٦٣، أصبحت في قبرص قوة عسكرية هائلة بلغت عشرة الاف جندي قبرصي يوناني[١٥٩] .

أخذت منظمة اكريتاس تخطط لمستقبل مغاير لقبرص ، ففضلا عن مخططاتها العسكرية ، فقد أعدت خطة [١٦٠] عامة لابادة القبارصة الاتراك [١٦١]. وتعد هذه الخطة

احد اخطر وثائق المسألة القبرصية [١٦٢] . ومما جاء في فقراتها، الفقرة (أ): "...، فأن ما نسعى لتحقيقه هو في المقام الأول ، ايجاد انطباع دولي بان المسألة القبرصية لم تحل فعليا ، وأن الحل يقتضي اعادة نظر" . وفي الفقرة (ب) جاء : "أن هدفنا الأول هو السعي لاثبات حقنا كاكثرية يونانية ، وايجاد الانطباع بان : ١. ان الحل المقدم ليس مرضيا ولا عادلاً ؛ ٢. ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه لم يكن نتيجة القبول الحر الطوعي بتسوية بين وجهات النظر المختلفة ؛ ٣. ان اعادة النظر في الاتفاقيات تشكل ضرورة ملحة للبقاء ، وليس محاولة من اليونانيين للتنصل من توقيعهم"[١٦٣] . أما الفقرة (ج) فقد جاء فيها : "١.أن الجهود التي يبذلها اليونانيون لا تستهدف اضطهاد الاتراك، بل ازالة البنود غير المنطقية وغير العادلة في آلية الحكم ؛ ٢. ان ازالة هذه العوامل في الية الحكم غير ممكنة ، رغم كونها منطقية وضرورية ، بسبب الموقف غير المنطقي الذي يتخذه الاتراك ، لذلك فان العمل المنفرد مبرر، ما دام غير ممكن من خلال الاتفاق مع الاتراك ؛ ٣. أن مسألة اعادة النظر هذه هي شأن داخلي للقبارصة ، ولا تعطي أياً كان الحق بالتدخل بالقوة أو بسواها"[١٦٤].

وعبر الرئيس مكاريوس الثالث عن هذا المعنى في التصريحات التي أدلى بها في تموز ١٩٦٣ ، فاوضح أن جمهورية قبرص نشأت من اتفاقيتي زيورخ – لندن، ولكن مستقبلها يجب أن يتحدد طبقا لارادة شعبها ، وبالتالي يجب أن يعدل الدستور بحيث تلغى المواد التي لا يمكن تنفيذها [١٦٥] .

نستدل من كل ذلك أن الازمة الدستورية الخانقة التي وصلت اليها حكومة قبرص هي أزمة افتعلها القبارصة اليونانيون ، والصورة واضحة جدا من خلال خطة اكريتاس ، لانهم اعطوا انطباعا للعالم بان التسوية غير مرضية ، وأن شروط الدستور غير عملية ، كما كرروا أن القبارصة الاتراك أسأوا استخدام حقوقهم الدستورية، كل ذلك حجج لتبرير رغبتهم في تعديل الدستور وصولا الى الغائه . وكانت بريطانيا تعلم بان الأمور ستصل الى هذا الحد بين المجموعتين ، وهي التي عملت من اجل ذلك خدمة لمصالحها .

رابعاً: مقترحات مكاريوس الثالث لتعديل الدستور والخروج من الأزمة :

وقيل ، ونظراً لوصول نظام الحكم القبرصي الى هذا الطريق المسدود ، قدم الرئيس مكاريوس الثالث اقتراحات لتعديل الدستور ، وذلك من اجل اخراج النظام السياسي من هذه الازمة الخانقة [١٦٦] . وهناك من ذكر ، أن حكومة قبرص تبنت سلسلة من

التعديلات للدستور، من جانب واحد ، طبقا لخطة اكريتاس[١٦٧]. أن مكاريوس الثالث وقادة مجموعته وضعوا ما يريدون عمله في خطتهم ، وقد نفذوا فقراتها فعلاً .

قدم الرئيس مكاريوس الثالث في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٦٣ ثلاثة عشر تعديلاً مقترحا لدستور قبرص لسنة ١٩٦٠ [١٦٨] ، التزاما بخطة اكريتاس تحت عنوان "إجراءات مقترحة لتسهيل وظيفة الدولة وازالة الاسباب الخاصة للخلاف الطائفي"[١٦٩]، والمقترحات هي:

١. يلغى حق الرئيس ونائبه في الفيتو.
٢. يحل نائب الرئيس محل الرئيس في حالة الغياب المؤقت للاخير ، أو في حالة عجزه.
٣. ينتخب رئيس مجلس النواب القبرصي اليوناني ونائبه القبرصي التركي لنفس المجلس من قبل المجلس ككل.
٤. يحل نائب رئيس مجلس النواب محل الرئيس في حالة الغياب المؤقت للاخير أو في حالة عجزه.
٥. تلغى الاغلبيات المنفصلة لتشريع قوانين خاصة من قبل مجلس النواب .
٦. تؤسس بلديات موحدة .
٧. توحد إدارة العدل .
٨. يلغى توزيع قوات الامن في الشرطة والجندرمة .
٩. النسبة العددية لقوات الامن والجيش تحدد بواسطة قانون افضل من الدستور.
١٠. تعدل نسبة القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك في الخدمة المدنية، وقوات الامن والجيش ، لتظهر النسبة العرقية الحقيقية للسكان القبارصة .
١١. تقلل عضوية هيئة الخدمة المدنية من عشرة أعضاء الى خمسة .
١٢. تؤخذ قرارات هيئة الخدمة المدنية باغلبية بسيطة .
١٣. يلغى مجلس القبارصة اليونانيين الطائفي ، دون اجبار القبارصة الاتراك على الغاء مجلسهم الطائفي[١٧٠].

وعندما قدم مكاريوس الثالث هذه المقترحات الى القبارصة الاتراك والحكومة التركية، رفضت من لدن الجانبين[١٧١].

لو نظرنا الى التعديلات التي اقترحها مكايوس الثالث ، نجد أنه وضع بعض التعديلات التي لا قيمة لها ، ولكن هناك تعديلات مهمة جدا على النقاط التي سببت

الازمة بين المجموعتين ، مثلا حق الفيتو للرئيس ونائبه ، والاغلبيات المنفصلة لتشريع القوانين ، والبلديات الموحدة ، ونسبة كل من القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك في قوات الامن والشرطة والجيش والخدمة المدنية بما يتناسب مع نسبة كلا المجموعتين الى المجموع العام للسكان .

فأصبح من الواضح ، على هذا الاساس ، أن الرئيس مكاريوس الثالث لا ينوي تعزيز ودعم الدولة الثنائية الطائفة ، لقد نظر اليها كدولة يونانية ، وتجاهل فعلياً كل الحقوق القبرصية التركية المحفوظة في الدستور . وان هدف مكاريوس الثالث في تعديل الدستور لم يكن سراً ، وهو لم يجعله سرا ، مهما كلف الأمر لالغاء الاتفاقيتين اللتين منعتا اتحاد قبرص مع اليونان[١٧٢].

بدت هذه التعديلات "معقولة وعادلة" [١٧٣] بالنسبة للكثير من المراقبين الاجانب الذين اعتقدوا ان معارضة القبارصة الاتراك في المجلس التشريعي هي السبب الاساس للازمة الدستورية . كما ان هذه التعديلات حرمت القبارصة الاتراك من الكثير من امتيازاتهم التي بقيت عالقة في اذهانهم [١٧٤] ، لذلك كان لا يمكن لهم القبول بهذه التعديلات ، والتي سببت مشاكل أكبر ، بدلا من احتواء الازمة[١٧٥].

أن المجموعتين القبرصيتين لم نتمكنا من خلق دولة ، حيث لم تكن هناك وحدة وطنية لدعمها ، والضرورية لتشكيل مجموعة ثابتة ودائمة وحكومة نيابية. كما أن قادة المجموعتين لم يكونوا محترفين بشكل كاف في السياسات الاجتماعية، فكانوا غير قادرين على تشكيل حكومة تمثل المجموعتين . كما أن أولئك القادة لم يتمكنوا من توحيد جهودهم للتغلب على العوائق الكبيرة التي حددت فرص النجاح للدولة القبرصية . ان المواطنين القبارصة لم يستطيعوا تحقيق :

١. تأسيس حكومة مركزية للجزيرة وشعبها .
٢. توحيد كل أوجه الاقتصاد الوطني .
٣. الاخلاص للسلطة السياسية لاعاقة الانفصالية والخصومات العرقية .
٤. خلق مشاعر الانتساب والهوية العامة والولاء ، والتوسع لمبادئ أمة الجمامة .

وعندما لم تتحقق هذه الاهداف فان الدولة القبرصية لم تنجح في الاستمرار[١٧٦].

الخاتمة:

أن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث :

١. اعتمدت الحكومة البريطانية المحاصصة الطائفية في صياغة دستور قبرص، التي ادت الى احداث فجوة كبيرة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك ، فأوقعت بالطرفين في صراعات وأزمات لم تنته .
٢. لم يرض الدستور طموح القبارصة اليونانيين في تحقيق طموحهم في الاينوسس، فيما ارضى طموح القبارصة الاتراك في تحقيق طموحهم في التقسيم ، وهذا أنعكس على طريقة تعامل كلا المجموعتين مع الدستور .
٣. برهنت هذه الازمة على أن قادة المجموعتين القبرصيتين لا يمتلكون الخبرة والكفاءة السياسيتين لادارة دولتهم ، كما دلت على ضعفهم .

المصادر والهوامش

---

(١) المقصود بهما القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك .

(٢) أسمه ميشيل كريستودولوموسكوس Michael Christodoulou Moskos ، ولد في الثالث عشر من آب عام ١٩١٣ ، في عائلة فلاحية في قرية انوبانييا Ano Panayia في منطقة بافوس Paphos . تولى عدة مناصب دينية في كنائس قبرص. أنتخب رئيسا لجمهورية قبرص في الثالث عشر من كانون الأول سنة ١٩٥٩، وبقي في منصبه حتى قيام قوات الحرس اليوناني بالانقلاب عليه في الخامس عشر من حزيران ١٩٧٤ ، عندما نصب زعيم ايوكا نيكوس سامبسون Nicos Sampson رئيساً لجمهورية قبرص . واعيد مكاريوس الثالث الى منصبه في كانون الأول ١٩٧٤ ، اذ ظل محتفظا به حتى وفاته في آب ١٩٧٧ . لمزيد من التفاصيل ينظر :

منتهى عذاب ذويب ، التطورات السياسية في قبرص ١٩١٤-١٩٦٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ٢٠٠١ ، ص ص٢١٤-٣٩٣؛

Mayes, Stanley , Cyprus and Makarios , First Published , London, Pitman Press , 1960 ; Dodd , Clement H. , The Cyprus Imbroglio, First Published , Great Brtitain , Hungtingdon , The Eothen Press, 1998 , PP. 8-33 ;

مركز البحوث والدراسات في وزارة الخارجية العراقية ، سلسلة الدراسات السياسية، قبرص: الجزيرة والقضية ، السابع من آذار ، ١٩٨٤ ، ص ص١٠-١١ .

[٣] تكونت اتفاقية زيورخ ، التي وقعت في الحادي عشر من شباط عام ١٩٥٩ ، من معاهدة التأسيس ، التي تضمنت دستور قبرص ؛ ومعاهدة الضمان بين جمهورية قبرص من جهة، وبين بريطانيا واليونان وتركيا من جهة أخرى ، ونصت على ان الاعتراف باستقلال قبرص والمحافظة عليه ، وأن السلامة والامن الاقليمي للجزيرة، يشكل اهتماما مشتركا للدول الثلاث . واشترطت المعاهدة، ايضا ، الحيلولة دون تحقيق الاينوسس Enosis أو التقسيم Partition أو أية خطة لانجازهما ؛ ومعاهدة التحالف واشترطت ضمان الدفاع عن قبرص الجديدة ضد أية هجمة ، ولتحقيق هذا الهدف نصت المعاهدة على أن يكون هناك مركز قادة ثلاثي قبرصي – يوناني– تركيبي في قبرص، كما سمح لبريطانيا بامتلاك قاعدتين عسكريتين . لمزيد من التفاصيل ينظر:

Kosut , Hall , Cyprus (1949-1968) , New York , Facts on File , Inc, 1970 , PP . 53-71 ; Crawshaw , Nancy , The Cyprus Revolt "An account of the Struggle For Union With Greece" , First Published, London, William Clowes & Sons LTD , 1978 , PP. 341-334; Ertekun, Neacti Munir, In Search of A negotiated Cyprus Settlement , Nicosia , Lefkosa , 1981, P. 130-134 ; Xydis, Stephen G., Cyprus Reluctant Republic , Paris , Mouton , 1973 , PP. 409-410 ; Stephens , Ropert.
Cyprus "A Place of Arms" , New York , Frederick A. Praeger, N.D., PP. 160-161 ;

جلال يحيى ومحمد نصر مهنا ، مشكلة قبرص ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١، ص ص١٩١-١٩٣.

(4) Kyriakides , Stanley , Cyprus "Constitutionalism and Crisis Government", U.S.A. , Pennsylvania University Press, 1968, 63.

(5) Xydis , OP . Cit , P. 435.

[٦] طبقا لما جاء في البند الخمسين من الدستور القبرصي: يمتلك الرئيس القبرصي اليوناني ونائبه القبرصي التركي حق الفيتو على أي قانون او قرار، وفي القضايا الخارجية ما عدا المشاركة في المنظمات والمواثيق للحلف الذي تكون اليونان وتركيا عضوين فيه . ينظر:

Kosut , OP . Cit . , P. 59 ; Markides , Kyriacos C., The Rise and Fall of the Cyprus Republic, New Haven and London, Yale University Press , 1977 , P. 26 .

(٧) طبقا لما جاء في البند الواحد والستين من الدستور القبرصي ، تمارس السلطة التشريعية بصورة رئيسة بواسطة مجلس نواب منتخب ، ينتخب اعضاؤه لمدة خمس سنوات ، بنسبة سبعين في المئة (٧٠%) من القبارصة اليونانيين ، وثلاثين في المئة (٣٠%) من القبارصة الاتراك . ينظر :

Kosut , OP . Cit . , PP. 63-64 ; North Cyprus Almanack , First Published ,London , K. Rustem & Brother , 1987 , PP . 242-243 .

(8)Crawshaw , OP . Cit . , P. 344 .

(٩) طبقا لما جاء في البند السادس والاربعين من الدستور القبرصي: تعهد السلطة التنفيذية الى الرئيس ونائبه، ولهذا الغرض يجب أن يكون لهما مجلس وزراء يتكون من سبعة وزراء من القبارصة اليونانيين وثلاثة وزراء من القبارصة الاتراك. ينظر:

Kosut , OP . Cit . ,P. 61 ; Ehrlich , Tomas , International Crisis and the Role of Law "Cyprus 1958-1967" , Oxford , Oxford University Press , 1974 , P. 37 .

(10)Kyriakides , OP . Cit . ,P. 63 .

(11)Xydis , OP . Cit . ,P. 436 .

(12)Kyriakides , OP . Cit . ,PP. 63-64 .

(13)Fawcett , J.E.S , The British Commonwealth in International Law, London , Strens & Sons , 1973 , P. 7 ;

خليل علي مراد ، الازمة القبرصية الأولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية، مجلة دراسات تركية، العدد الأول، السنة الأولى، كانون الثاني، ١٩٩١ ، ص٤٨ .

(14)Xydis , OP . Cit . ,P. 435 .

(15)Fawcett , OP . Cit .,P. 7 ;

خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

(16)Markides , OP . Cit . ,P. 25 .

[17]Salih , Halil Ibrahim , Cyprus the Impact of Diverse Nationalism on a State , Albama , The University of Albama , 1978 , P.18.

[١٨] مجلة الشؤون الخارجية ، العدد الأول ، ١٩٨٢ ، ص٣١ .

[١٩] مجدي نصيف، قبرص بين انياب حلف شمالي الاطلنطي، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، ص٤٦ .

[٢٠] القاعدتان هما اكروتيري Akrotiri وديكيليا Dhekelia ، وقد تم التوصل الى اتفاق بخصوص كل ما يتعلق بشأنهما ومساحتهما في الأول من تموز ١٩٦٠ . لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: منتهى عذاب ذويب، المصدر السابق، ص ص ٣٩٠-٣٩١. وعن موقعهما ينظر ملحق رقم (٣) في المصدر نفسه ، ص٣٩٨.

[٢١] مجلة الشؤون الخارجية ، ص٣١ .

[22]Oberling , Pierre , The Cyprus Tragedy , First Published , Great Britain , K. Rustem % Brother 1989 , P. 4 .

[٢٣] مجدي نصيف ، المصدر السابق ، ص٤٦ .

[٢٤] وقعت معاهدة تأسيس المنظمة في الرابع من نيسان ١٩٤٩ أثنتا عشرة دولة في واشنطن، وهي بلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وآيسلاند وايطاليا ولوكمسبرغ وهولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية. وقد زاد هذا العدد الى اربع عشرة دولة بانضمام اليونان وتركيا الى الحلف في العشرين من شباط ١٩٥٢ . وفي الخامس من آيار ١٩٥٥ ، انضمت المانيا الاتحادية (الغربية) الى الحلف . وتألفت معاهدة الناتو من أربع عشرة مادة ، من أكثرها أهمية، المادة الثانية ، التي اشترطت التعاون السياسي والاقتصادي بين دول الحلف؛ والمادة الخامسة التي نصت على التزام الدول الاعضاء بتعداتها ، فيما اذا حصل هجوم مسلح في ضمن المنطقة المحددة ؛ والمادة السادسة التي حددت المنطقة التي تغطيها المعاهدة . لمزيد من التفاصيل ينظر :

Encyclopaedia Britannica , Vol . 16 , U.S.A. , Encyclopaedia Britannica , I,N,C. , William Benton , 1970 , PP. 606-608 .

(25)Kyriakides , OP . Cit . ,P. 25 .

(٢٦) كتب الدستور القبرصي ، ووضع اساس دولة قبرص في اتفاقية زيورخ دون مشاركة القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك وحتى دون مناقشتهم ، وأخذت وثائق تلك الاتفاقية الى لندن ، حيث دعي ممثلين عن المجموعتين القبرصيتين للاطلاع، أو الاصح للتوقيع على وثائق الاتفاقية. ينظر:

Xydis , OP . Cit .

(27)Dodd , OP . Cit . ,P. 20 .

(28)Kyriakides , OP . Cit . ,P. 25 .

(٢٩) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا ، المصدر السابق ، ص١٩٠ .

(30)Kyriakides , OP . Cit . ,P. 25 .

(٣١) وهي كلمة تعني باللغة اليونانية الاتحاد، واصبحت شعار لرغبة دولة اليونان الحديثة في إعادة أحياء الامبراطورية البيزنطية تحت السيطرة اليونانية. وقد ناضل القبارصة اليونانيون من أجل تحقيق جزء من هذه الرغبة وهي اتحاد قبرص مع اليونان . ينظر :
Ibid , P. 7 .

(٣٢) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا ، المصدر السابق ، ص١٩٧ .

(33)Oberling , The Cyprus … , P. 4 .

(34)Salih , OP . Cit . ,P. 16 .

(35)Nicatigil , Zaim M. , The Cypeus Conflict "A Lawyer's View", North Cyprus , Nicosia , Kama LTD , 1981 , P. 7 .

(٣٦) جاء هذا في تصريح نشرته صحيفة "اثنيكوس كيريكس" التي تصدر في اثينا، بتاريخ الثالث عشر من حزيران ١٩٦٥ ، نقلا عن أحد الجنرالات . نقلا عن :
رؤوف دنكتاش ، رسائل قبرص ، ترجمة عدنان حطيط ، الطبعة الأولى ، بيروت، ١٩٩٩ ، ص١٩٢.

(37)Ernest , Benn , Cyprus , London , 1969 , P. 306 , Quted in: Necatigil , OP . Cit . PP 7-8 .

(٣٨) محمد إبراهيم عبد الله ، مشكلة قبرص، القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٢، ص٧٧.

(39)Dodd , OP . Cit . P. 12 .

(٤٠) مجدي نصيف ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

(٤١) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، القاهرة، الدار القومية، د.ت، ص٤٤٥.

(42)Necatigil , OP . Cit . ,PP. 8-9 .

(٤٣) حمدي حافظ ، المصدر السابق ، ص٤٤٥ .

(44)Crawshaw , OP . Cit . P. 20 .

(٤٥) مجدي نصيف ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

(46)Salih, OP . Cit . ,P. 17 .

(٤٧) مجدي نصيف ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

(48)Ehrlich , OP . Cit . ,P. 43 .

(49)Salih , OP . Cit . ,P. 43 .

(50)Kosut , OP . Cit . ,P. 17 .

(51)Necatigil , OP . Cit . ,PP. 8-9 .

(٥٢) هيئة الخدمة المدنية مؤلفة من عشرة أعضاء ، سبعة من القبارصة اليونانيين، وثلاثة من القبارصة الاتراك ، وبذلك فهي هيئة سيطرت عليها الاغلبية القبرصية اليونانية ، وظيفتها تنفيذ الشرط الدستوري المتعلق بالخدمة المدنية . ينظر:

Kosut , OP . Cit . ,P. 81 ; Salih , OP . Cit . ,P. 132 .

(53)Kosut , OP . Cit . ,PP. 79-80 .

(54)Crawshaw ,OP . Cit . ,P. 364 ; Salih , OP . Cit . ,P. 21 .

(55)Stephens ,OP . Cit . ,P. 175 ; Kosut , OP . Cit ., P. 81 .

(56)Stephens ,OP . Cit . ,P. 175 .

(57)Salih , OP . Cit . ,P. 21 .

(58)StePhens , OP . Cit . ,P. 175 .

(59)Salih , OP . Cit . ,P. 21 .

(60)Kosut , OP . Cit ., P. 82 .

(٦١) وهي المنظمة السرية التي قادت نضال القبارصة اليونانيين ضد الاستعمار البريطاني من سنة ١٩٥٥ حتى استقلال الجزيرة سنة ١٩٦٠ ، وكلمة ايوكا هي مختصر اسمها اليوناني:

Ethniki Organosis Kyprion Agoniston (E.O.K.A.) / Orgnaization of CyPriot Fighters

وأسمها بالعربية المنظمة الوطنية للمقاتلين القبارصة . ينظر :

Crawshaw , OP . Cit . , P. 105 ; Folley , Charles and W.I. Scobie, The Struggle For CyPrus , U.S.A. , Stanford , Hoorer Institution Press , 1975 , P. 33 .

ولمزيد من التفاصيل عن موضوع نضالها ينظر : منتهى عذاب ذويب ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٤-٣٩٣ .

(62)Salih , OP . Cit . ,P. 19 .

(٦٣) أصبحت قبرص عضواً في الأمم المتحدة في العشرين من أيلول ١٩٦٠ . لمزيد من التفاصيل ينظر :

جريدة الاخبار ، العدد ٥٤٩ ، التاسع عشر من آب ، ١٩٦٠ ؛ الجمعية العامة الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة عشرة ، الملحق الرابع عشر (ج ع ٤/٤٦٨٤)، نيويورك، ص١٨٣ ؛ قبرص : الجزيرة والقضية ، مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات التاريخية ، الثالث من تموز ، ١٩٨٤، ص١١ .

(٦٤) وكان عضواً فاعلاً في حملة الاينوسس المبكرة ١٩٣٠-١٩٣١، وبعد استقلال قبرص، عين أول مندوب دائم لقبرص في الأمم المتحدة . ينظر:

Nedjatigil , oP . Cit . , P. 9 .

(65)Ehrlich , OP . Cit ., P. 9 .

(٦٦) تأسست بعد استقلال الجزيرة ، للاشراف على تطبيق بنود الدستور . دعت المحكمة ثلاثة قضاة لادارتها قاضي قبرصي يوناني والاخر قبرصي تركي والرئيس محايد، ويجب ان يختاره الرئيس ونائبه. وقد وافق مكاريوس الثالث والدكتور كوجوك على البروفسور ايرنست فورستوف Ernest Forsthof الباحث الالماني الأول في القانون الدستوري والاداري . وقد واجه البروفسور فورستوف سلسلة من المشاكل الصعبة عندما وصل الى قبرص في أيلول ١٩٦٠ . ينظر :

Ehrlich , OP . Cit . ,PP. 41-42 .

(67)Salih , OP . Cit . ,P. 20 .

(68)Kosut, OP . Cit . ,PP. 82-83 .

(69)StePhens , OP . Cit . ,P. 175 .

(70)Kosut , OP . Cit . ,P. 83 .

(71)Salih , OP . Cit . ,P. 21 .

(72)Kosut , OP . Cit . ,P. 83 .

(73)StePhens , OP . Cit . ,P. 175 .

(74)Kosut , OP . Cit . ,PP. 83-84 .

(75)Stephens , OP . Cit . ,P. 176 .

(76)Salih , OP . Cit . ,P. 21 .

(77)Kosut , OP . Cit . ,P. 84 .

(78)Bahcheli , Tozun , Greek – Turkish Relations since 1955 , San Francisco and London , 1990 , P. 55 ; Kosut , OP . Cit . ,P. 84 .

(79)Dodd , OP . Cit . ,P. 21 ;

مجلة الشؤون الخارجية ، ص٣١ .

(80)Kosut, OP . Cit . ,P. 80 .

(81)I bid . P. 84 ; Bahcheli , OP . Cit . , P. 54 .

(82)Salih , OP . Cit . ,P. 20 ; Stephens , OP . Cit . P. 173 .

(83)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 54 .

(84)Kosut , OP . Cit . ,P. 85 .

(85)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 54 .

(86)Salih , OP . Cit . ,P. 20 .

(87)Stephens , OP . Cit . ,P. 176 .

(88)Kosut , OP . Cit . ,P. 85 .

(89)Salih , OP . Cit . ,P. 20 ; Bahcheli , OP . Cit . ,P. 54 .

(90)Salih , OP . Cit . ,P. 20 .

(91)Stephens , OP . Cit . ,P. 176 .

[92]Salih , OP . Cit . ,P. 20 ; Bahcheli , OP . Cit . ,P. 54 ; Dodd, OP. Cit . ,P. 22 .

[93]Kosut , OP . Cit . ,P. 85 .

[٩٤] حمدي حافظ ، المصدر السابق ، ص٤٤٥ .

[٩٥] كانت قبرص من ضمن الدول الخمس والعشرين التي شاركت في مؤتمر القمة الأول لحركة عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في يوغسلافيا . ينظر:

رياض عزيز هادي، عدم الانحياز: هواجس الاستقلالية وتحديات الهيمنة، مجلة آفاق عربية، العدد الحادي عشر، السنة السابعة عشرة، تشرين الثاني، ١٩٩٢، ص٤٥.

[96]Stephens , OP . Cit . ,P. 176 .

[97]Salih , OP . Cit . ,P. 21 .

[98]Kosut , OP . Cit . ,P. 85 .

[99]Bahcheli , OP . Cit . ,P. 54 ;

حمدي حافظ ، المصدر السابق ، ص٤٤٨ .

[100]kyriakides , OP . Cit . ,P. 54 .

[101]Dodd , OP . Cit . ,P. 22 .

[102]Kosut , OP . Cit . ,P. 85 .

[١٠٣] كانت في قبرص بلديات موحدة طوال المدة (١٩٣٠-١٩٥٨) ، ولكن خلال حملة منظمة ايوكا سنة ١٩٥٨ ، واندلاع العنف الطائفي في قبرص ، أسس القبارصة الاتراك في هذه السنة بلديات منفصلة . وقد حثت عملية انفصال البلديات التركية بواسطة العداء السياسي بين المجموعتين القبرصيتين . واعترفت الادارة البريطانية بتلك البلديات المنفصلة قانونيا سنة ١٩٥٩ . وعملت البلديات التركية واليونانية تحت قوانين مختلفة . ينظر :

Ibid , P. 85 ; Salih , OP . Cit , P . 19 .

[104]Nediatigil , OP . Cit . ,P. 9 .

(١٠٥) طبقا لما جاء في الدستور تؤلف في كل مدينة لجنة تنسيق تكون وظيفتها الاشراف على القضايا التي تتطلب درجة من المشاركة والتعاون بين المجموعتين. وتتألف هذه اللجنة من عضوين تختارهم البلديات اليونانية ، وعضوين اخرين تختارهم البلديات التركية ، والرئيس يختار بواسطة اتفاقية بين البلديتين في كل مدينة. ينظر:
Kyriakides , OP . Cit . ,P. 58 .

(106)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(107)Kosut , OP . Cit . ,P. 85 .

(١٠٨) هو قانون البلديات ١٩٦١/١٠ الذي مدد القانون الموجود أصلاً لثلاثة أشهر اضافية. ينظر:
Ibid , P. 85 ; Salih , OP . Cit . ,P. 19 .

(109)Salih , OP . Cit . P. 19 .

(110)Kosut , OP . Cit . ,P. 85 .

(١١١) حمدي حافظ ، المصدر السابق ، ص٤٥٠ .

(١١٢) التقسيم Partition ويعرف باللغة التركية Takism وتشير هذه الكلمة الى هدف القبارصة الاتراك في تقسيم قبرص الى دولتين واحدة قبرصية يونانية والاخرى قبرصية تركية. ينظر:
Dodd , OP . Cit . ,P. 15 .

(113)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(114)Kosut , OP . Cit . ,P. 86 .

(115)Salih , OP . Cit . ,P. 19 .

(116)Kosut , OP . Cit . ,P. 86 .

(117)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(118)Kosut , OP . Cit . ,P. 99 .

(119)Ibid , P. 100 .

(120)I bid , P. 100 .

(121)Salih , OP . Cit . P. 19 .

(١٢٢) حمدي حافظ ، المصدر السابق ، ص٤٥٠ .

(123)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(١٢٤) حمدي حافظ ، المصدر السابق ، ص٤٥٠ .

(125)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 ; Kosut , OP . Cit . ,P. 100 .

(١٢٦) قدم روستوف استقالته في الواقع ، في الحادي والعشرين من آيار ١٩٦٣، ولكنها عدت استقالة شرعية في الخامس عشر من تموز ١٩٦٣، وذلك للقيام بمهام الوظيفة حتى هذا التاريخ. ينظر:

Nedjatigil , OP . Cit . ,P. 10 .

(127)Ibid , P . 10 .

(128)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 ; Kosut , OP . Cit . ,P. 101 .

(١٢٩) حمدي حافظ ، المصدر السابق ، ص٤٥٠ .

(130)Kosut , OP . Cit . ,P. 100 .

(131)I bid , P. 101 .

(132)Salih , OP . Cit . ,P. 20 .

(133)Folley & Scobie , OP . Cit . ,P. 64 .

(١٣٤) أن مبادئ وسياسة وعدم الانحياز وضعت في مؤتمر باندونع في اندونيسيا، الذي عقد للمدة من الثامن عشر الى الرابع والعشرين من نيسان ١٩٥٥ ، ولكن الحركة تأسست رسميا عام ١٩٦١ ، عندما عقدت مؤتمرها الأول في بلغراد في يوغسلافيا. وقد شاركت في هذا المؤتمر خمس وعشرين دولة، من ضمنها قبرص. واصبحت الحركة "التي تميزت منذ نشأتها بانها تجمع حر واختياري للدول حديثة النشأة بغية الحفاظ على استقلالها وسيادتها" ، بعد تأسيسها قوة فاعلة في السياسة الدولية خلال الستينات والسبعينات، وبدأت بعدها تشهد فتورا وضعفا في مسيرتها بسبب عوامل داخل الحركة وخارجها . ينظر :

رياض عزيز هادي ، المصدر السابق ، ص٤٥٠ .

(135)Dodd , OP . Cit . ,P. 22 .

(136)Ehrlich , OP . Cit . ,P. 9 .

(١٣٧) حمدي حافظ ، المصدر السابق ، ص٤٤٨ .

(138)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(١٣٩) مجلة الشؤون الخارجية ، ص٣١ .

(140)Ehrlich , OP . Cit . ,P. 43 ;

حمدي حافظ ، المصدر السابق ، ص٤٤٨ .

(141)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(142)Oberling , The Cyprus … ,P. 4 .

(143)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(144)Oberling , The Cyprus … , P. 4 .

(145)Ibid , P. 4 .

(146)Bahcheli , OP . Cit . P. 54 .

(147)Oberling , The Cyprus … , P . 4 .

(148)Nedjatigil , OP . Cit ., P. 4 .

(149)The Cyprus Mail , 28 March , 1963 , Quted in : I bid , P. 7 .

(150)The Times , April , 1963 , Quted in : I bid , P. 7 .

(151)Dodd , OP . Cit . ,P. 20 .

(152)I bid . ,P. 22 .

(153)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(١٥٤) رؤوف دنكتاش، رسائل قبرص، ترجمة عدنان حطيط، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٩٩ ، ص ص ١٩-٢٠ .

(١٥٥) عدنان حطيط ، قبرص عندما تتكلم الحقائق ، د.ط ، بيروت، ١٩٩١، ص٩٧.

(١٥٦) المصدر نفسه ، ص ص ٩٧-٩٨ .

(157)Bahcheli , OP . Cit ., P. 55 .

(١٥٨) عدنان حطيط ، المصدر السابق ، ص٩٨ .

(159)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(١٦٠) قامت صحيفة "باتريس" القبرصية اليونانية بنشر المخطط السري للغاية ، للمرة الأول، وذلك في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٦٦، وكان الهدف من النشر اظهار سوء ادارة مكاريوس الثالث للقضية القومية للقبارصة اليونانيين . ولسنوات انكرت الجهات الرسمية القبرصية اليونانية صحة هذا المخطط ، وثار جدل كبير في شأنه، غير أن شهادات لاحقه لا يرقى اليها الشك اكدت وجود وصحة كل ما تضمنته الوثيقة . واخر من قطع كل شك باليقين هو كليريدس . ففي كتاب بعنوان "قبرص: شهادتي" والصادر في سنة ١٩٨٧ ، لم يكتف كليريدس بتأكيد وجود منظمة اكريتاس ومخططها ، بل روى تفاصيل كثيرة عنها ، وأكثر من ذلك نشر النص الحرفي للوثيقة . ينظر: رؤوف دنكتاش ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

(١٦١) عدنان حطيط ، المصدر السابق ، ص٩٨ .

(١٦٢) لانه تسبب في الاحداث الدموية التي جرت عشية عيد الملاد في العام ١٩٦٣. ينظر: رؤوف دنكتاش، المصدر السابق ، ص١٦٣ . كما ان هذا سيكون جزءا من بحث أخر للباحثة .

(١٦٣) عدنان حطيط ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٠-١٠١ .

(١٦٤) رؤوف دنكتاش ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٤-١٦٦ .

(١٦٥) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا ، المصدر السابق ، ص١٩٧ .

(166)Bahcheli , OP . Cit . ,P. 55 .

(167)Oberling , The Cyprus … , P . 5 .

(168)Ibid , p. 5 . ; Crawshaw , OP . Cit . , P. 365 ; Necaligil , OP . Cit., P. 11 ; Dodd , OP . Cit . ,P. 20 .

(169)Oberling , Pierre , The Road to BellaPais "The Turkish CyPriot Exodus to Northern CyPrus" , U.S.A. , New York , 1982 , P. 83.

(170)Ibid , P . 83 ; Salih , OP . Cit . , P. 132 .

(١٧١) خليل علي مراد ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

(172)Denktash, R.R., The Cyprus Triangle , First Published, London, George Allen & Unwan , 1982 , P. 26 .

(173)Oberling , The Cyprus … , P. 5 .

(174)Oberling , The Road … , P. 83 .

(١٧٥) سيكون التطور الذي حدث للمسألة القبرصية بعد التعديلات موضوعاً لبحث أخر للباحثة.

(176)Salih , OP . Cit . , P. 16 .